الأمم المتحدة

EP

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.22/2/Add.5
19 November 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ٣ – ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسات العامة: حالة البيئة

حالة البيئة العالمية ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجهود المبذولة لمواجهة التحديات البيئية

تقرير المدير التنفيذي

إضافة

التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية

موجز

أعدت هذه الوثيقة عملاً بمقرر مجلس الإدارة ١٣/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١. وتقدم الخطوط العريضة للتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى الوقت الحاضر والنتائج المقدمة استجابة لطلب مجلس الإدارة من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "أن يستطلع جدوى إقامة عملية منتظمة لتقييم حالة البيئة البحرية بمشاركة نشطة من الحكومات والاتفاقات الإقليمية تقوم على أساس برامج التقييم الجارية". ونفذت هذه الأنشطة بالتعاون مع اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية/منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وبرامج البحار الإقليمية.

* UNEP/GC.22/1،

041202 K0263082

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المقدمة

١ - تضمنت عملية تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١٣/٢١ عقد اجتماع استشاري غير رسمي أولي في ريكجا فيك، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد اتفق هذا الاجتماع بقوة على أن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية هو أمر مستصوب ومطلوب بشكل ملح في آن معاً، ورحب بالفرصة السانحة لدراسة جدوى تطوير مثل هذه العملية مع جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة، وعلاوة على ذلك، أوصى اجتماع ريكجا فيك بأمور من بينها أن عملية التقييم العالمي يجب أن تستهدف صانعي السياسات واستناداً إلى التقييم العلمي للبيئة البحرية العالمية، يتعين على العملية أن تزود المجموعة المستهدفة هذه بالمشورة والإرشاد والمساعدة بشأن الإجراءات المطلوبة للتخفيف من حدة التأثيرات والتغييرات البيئية.

٢ - وفي ضوء نتائج اجتماع ريكجا فيك، قرر برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد اجتماع ثان في شكل ورشة عمل تقنية لزيادة التوسع في الأهداف الأساسية، وتحديد الإطار العملي لتطوير عملية تقييم عالمية. وقد تكرمت حكومة ألمانيا باستضافة ورشة العمل هذه في بريمن، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢. أن الأموال الواردة من حكومتي ألمانيا والسويد مكنت عدداً كبيراً من البلدان النامية والمنظمات الدولية المهتمة أدت إلى زيادة عدد البلدان التي مثلت في ورشة العمل، وبذلك شارك كثيرون في مشاوراتها بشأن تنفيذ المقرر ١٣/٢١ في الاجتماعين، إلى ١٦ بلداً وعشرة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف إقليمية و١٤ اتفاقاً بيئياً عالمياً متعدد الأطراف.

٣ - وتم عرض توصيات الاجتماعين الاستشاري والتقني المعقودين في ريكجا فيك وبريمن في عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية مفتوحة العضوية المعنية بالمحيطات وقانون البحار المعقودة في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأخذت هذه التوصيات في الاعتبار في بالي أثناء الدورة الرابعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (موجز قدمه الرئيس للجزء رفيع المستوى[1]) ففي القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، دعت الحكومات إلى القيام بحلول عام ٢٠٠٤. بإنشاء عملية منتظمة تحت رعاية الأمم المتحدة لتقديم التقارير العالمية والتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية الاقتصادية القائمة منها والمرتقبة على أساس التقييمات الإقليمية القائمة حالياً.

٤ - ترد في الوثيقة UNEP/GC.22/INF/19 معلومات مفصلة عن الأنشطة المتصلة بتنفيذ المقرر ١٣/٢١.

أولاً - توصيات صادرة عن الاجتماعات الاستشارية بشأن إنشاء عملية منتظمة للتقييم العالمي للبيئة البحرية

٥ - اتفق المشاركون في اجتماع ريكجا فيك بقوة على أن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية هو أمر مستصوب ومطلوب بشكل ملح في آن معاً وقد أعيد التأكيد على ذلك في ورشة عمل بريمن.

٦ - والهدف الرئيسي من إنشاء آلية تقييم عالمية مناسبة هو القيام بشكل منتظم وفي الوقت المناسب وعلى أساس علمي بتقديم التقييمات اللازمة لحالة واتجاهات جميع جوانب النظم الإيكولوجية البحرية، على أن يوجه التركيز الرئيسي نحو الآثار والتأثيرات البشرية. ويجب أيضاً أن يقوم على أساس آليات موجودة ذات صلة و/أو تتصل بالتقييمات البيئية البحرية وأن يشترك فيها ويستخدمها صانعو السياسات وأصحاب المصالح على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

٧ - وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للتقييم العالمي للبيئة البحرية عدد من الوظائف المحتملة فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ عمليات التقييم الإقليمية والعالمية، ولأسباب عملية قد يكون من الضروري وضع التركيز على عملية تقييم عالمية بتحديد أولويات التقييم التي تشمل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية.

٨ - إن أصحاب المصالح عموماً في التقييم العالمي هم أولئك الذين يشاركون في صنع السياسات أو يتأثرون بتدهور البيئة البحرية، ومن أجل ضمان شرعية ومصداقية وبروز مجموعات أصحاب المصالح في التقييم العالمي، ينبغي تعريفهم على المستوى الإقليمي.

٩ - إن التقييم العالمي للبيئة البحرية يجب أن يتخذ نهج النظام الإيكولوجي الواسع القائم على أساس الحدود الإيكولوجية المقبولة بشكل شائع، وأن يتصدى بوجه خاص إلى تلك المجالات البحرية و/أو الأنشطة البشرية التي لم تغطها أنشطة التقييم بشكل كاف حالياً، وكذلك النظم الإيكولوجية والمجتمعات والأنواع المفهومة بصورة أقل. وعلى نطاق أنشطة التقييم العالمي أن يتضمن الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية، وأن يأخذ في الحسبان الأعمال والنهج والتجارب ذات الصلة لمنظمات وطنية وإقليمية وعالمية. إن عنصر التقييم العالمي من عناصر العملية سيعمل على توجيه عملية التوقيت وتيسير تطوير تقييمات إقليمية أو مواضيعية بشأن قضايا محددة. وينبغي وضع التشديد في المقام الأول على أنشطة مثل الصيانة والتقييمات الأكثر شمولاً ذات الصلة بالسياسات العامة وتحسينها.

١٠ - إن الجهات الموردة الرئيسية لبيانات التقييم العالمي هي منظمات حكومية دولية ووكالات حكومية وأوساط أكاديمية لكن يمكن التقصي في مصادر أخرى لبيانات قيمة وذات صلة بالموضوع.

١١ - على الآليات المؤسسية والترتيبات التشغيلية لعملية التقييم العالمي أن تتكون من تركيب متعدد المستويات لضمان ما يلي:

(أ) أن التقييم العالمي هو مسألة مبررة وموثوقة وبارزة عن طريق تطبيق نهج علمي يتضمن واضعي السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوفر فرصة الاتصال مع جميع أصحاب

المصالح، ومستخدمي التقييم، والجهات الموردة للبيانات. ويجب أن يقوم النظراء من الخبراء المستقلين باستعراض التقييمات الإقليمية وتحويلها إلى تقييمات عالمية؛

(ب) وتتسم العملية بالفعالية التكاليفية والكفاءة والاستدامة إذا قامت على أساس موارد التقييم القائمة (ما أمكن) من حيث التنظيم والمنهجيات والتدابير؛ إن الآليات والشراكات الإقليمية التي تشارك بها المنظمات الحكومية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشكل تام وعلى قدم المساواة ينبغي استخدامها والقيام عند الضرورة بتعزيزها؛

(ج) وبالتعاون مع وكالات وشركاء الأمم المتحدة الآخرين تقوم الأمانة بتنسيق تنفيذ آلية تقييم البيئة البحرية العالمية المقترحة.

١٢ - إن النواتج المتوقعة للتقييم العالمي يجب أن تخضع لعملية استعراض نظيرة وشفافة، وأن تُقدم تقريراً عنها في شكل ذي "مستويين" مكوناً من تقرير علمي أو تقني (المستوى الأول) وتقرير موجه نحو السياسة العامة مستند إلى نفس المعلومات (المستوى الثاني).

١٣ - إن تكاليف وعمليات تمويل عملية التقييم العالمي بما في ذلك بناء القدرات يجب أن تُغطى من مساهمات من بلدان أساسية لدعم العملية كما يجب استكشاف الاحتمالات لإنشاء صندوق استئماني مخصص لتنفيذ هذه العملية.

١٤ - ومن أجل زيادة الوعي بعملية التقييم العالمي، تم عرض نواتج المشاورات أثناء عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المعنية بالمحيطات وقانون البحار المعقودة في نيويورك نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

١٥ - واقتُرح أثناء اجتماع بريمن التقني إجراء استعراض لنطاق وحالة وتوقيت أنشطة التقييم والأنشطة المتصلة بالتقييم القائمة حالياً والمرتقبة المقرر تنفيذها في إطار منظمات وطنية وإقليمية وعالمية (بما فيها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي التي تم التشاور معها بشكل وثيق). وهذا الاستعراض جار وسيحدد الفجوات في عملية التغطية وسبل معالجتها في عملية التقييم العالمية.

١٦ - وتتمثل الخلاصة الرئيسية للمشاورات التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أن عملية تقييم البيئة البحرية العالمي يجب أن تقوم على أساس أنشطة التقييم الجارية حالياً وذلك من أجل تيسير تزويد صانعي السياسات بمعلومات علمية واجتماعية واقتصادية.

ثانياً – الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة بشأن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية

١٧ - قد يود مجلس الإدارة أن ينظر في اتخاذ مقرر على غرار ما هو مقترح أدناه [٢]

التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية

إن مجلس الإدارة،

إذا يشير إلي المقرر ١٣/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، الذي طلب فيه من المدير التنفيذي أن يعمل بالتعاون مع اللجنة الاقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمات الأمم المتحدة المعنية الأخرى وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج البحار الإقليمية، على استكشاف جدوى وضع عملية منتظمة لتقييم حالة البيئة البحرية، بمشاركة نشطة من الحكومات والاتفاقات الإقليمية تقوم على أساس برامج التقييم الجارية،

وإذ يأخذ علماً بأن خطة التنفيذ التي اعتمدتها القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، دعت في فقرتها ٣٦ (ب) إلي القيام، بحلول عام ٢٠٠٤، "بإنشاء عملية منتظمة ترعاها الأمم المتحدة، للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، بالاعتماد على التقييمات الإقليمية الحالية"،

وإذ يرحب بحقيقة أن نتائج المشاورات التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة لمقرر مجلس الإدارة ١٣/٢١، وبخاصة الاجتماعين الاستشاريين المعقودين في ريكجا فيك من ١٢ إلي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وبريمين من ١٨ إلي ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٢، بجمهورية ألمانيا الاتحادية، قد ساهمت في الهدف المرسوم في خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة،

[وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة بمقتضى قرارها ٧٥/-- المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، بأن تنشئ عملية منتظمة ترعاها الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، بالاعتماد على التقييمات الإقليمية الحالية "وتطلب إلى الأمين العام، أن يُعد، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والبرامج والوكالات والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المنظمة البحرية الدولية، منظمة الصحة العالمية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنظمة الدولية للأرصاد الجوية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمات الحكومية الدولية المختصة والمنظمات غير الحكومية المعنية الأخرى، مقترحات بشأن الطرائق اللازمة" "لإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية بالاستفادة، في جملة أمور، بأعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملا بمقرر المجلس العام ١٣/٢١، مع مراعاة الاستعراض الذي أنجزه مؤخرا فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، وأن يقدم هذه المقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها، بما في ذلك احتمال عقد اجتماع حكومي دولي،"]

وإذ يضع في اعتباره ضرورة ربط العلوم بصنع السياسات العامة، وفي هذا السياق، تشجيع التعاون الحكومي الدولي وتعبئة المجتمع العلمي وتهيئة المناخ للتعاون بين الوكالات دعماً لوضع عملية منتظمة لإعداد وتقديم التقارير عن حالة البيئة البحرية وتقييمها،

وإذ يشدد على ضرورة النظر في الحاجة لضمان أن يكون بناء القدرات المستدامة في البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من عملية التقييم كما حددتها عملية المشاورات،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن التقييم العالمي للبيئة البحرية[٣]،

١ - يقرر إنشاء فريق مفتوح العضوية مخصص للخبراء تحت رعاية الفريق الحكومي الدولي المقترح المعني بتغير المناخ العالمي للنظر في مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في متابعة [قرار الجمعية العامة ٥٧/-- المتعلق بالمحيطات وقانون البحار] فيما يتعلق بوضع عملية منتظمة لإعداد وتقديم التقارير على نطاق العالم عن حالة البيئة البحرية وتقييمها؛

٢ - يطلب إلي المدير التنفيذي إعداد تقرير إلى الفريق المخصص للخبراء وتنظيم اجتماع للفريق في عام ٢٠٠٣، وتقديم تقرير مرحلي إلى الأمين العام وإلي الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بشأن مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ [قرار الجمعية العامة ٥٧/-- بشأن المحيطات وقانون البحار]؛

٣ - يأذن للمدير التنفيذي بالتماس موارد مالية من خارج الميزانية، بما في ذلك إنشاء صندوق استئماني لدعم وضع عملية منتظمة لإعداد وتقديم التقارير عن حالة البيئة البحرية؛

٤ - يحث الحكومات على المساهمة في الصندوق الاستئماني، عندما يتم إنشاؤه، ويناشد منظمات الأمم المتحدة دعم عمل الفريق مفتوح العضوية المخصص للخبراء.

- - - - -

(١) A/CONF.199/PC/CRP.3.

(٢) النص المأخوذ من مشروع مقرر معروض على الجمعية العامة في دورتها الحالية وضع بين الاقواس وسيعدل، إذا لزم الأمر، عندما تعتمد الجمعية العامة القرار.

(٣) UNEP/GC.22/2 و Add.5.